خارج الفقه

۲۷-۱۱-۱۴۰۴فقه اکبر ۳

۶۹

(مکتب و نظام سیاسی اسلام)

دراسات الاستاذ:

مهدي الهادوي الطهراني

مبانی مکتب سیاسی اسلام

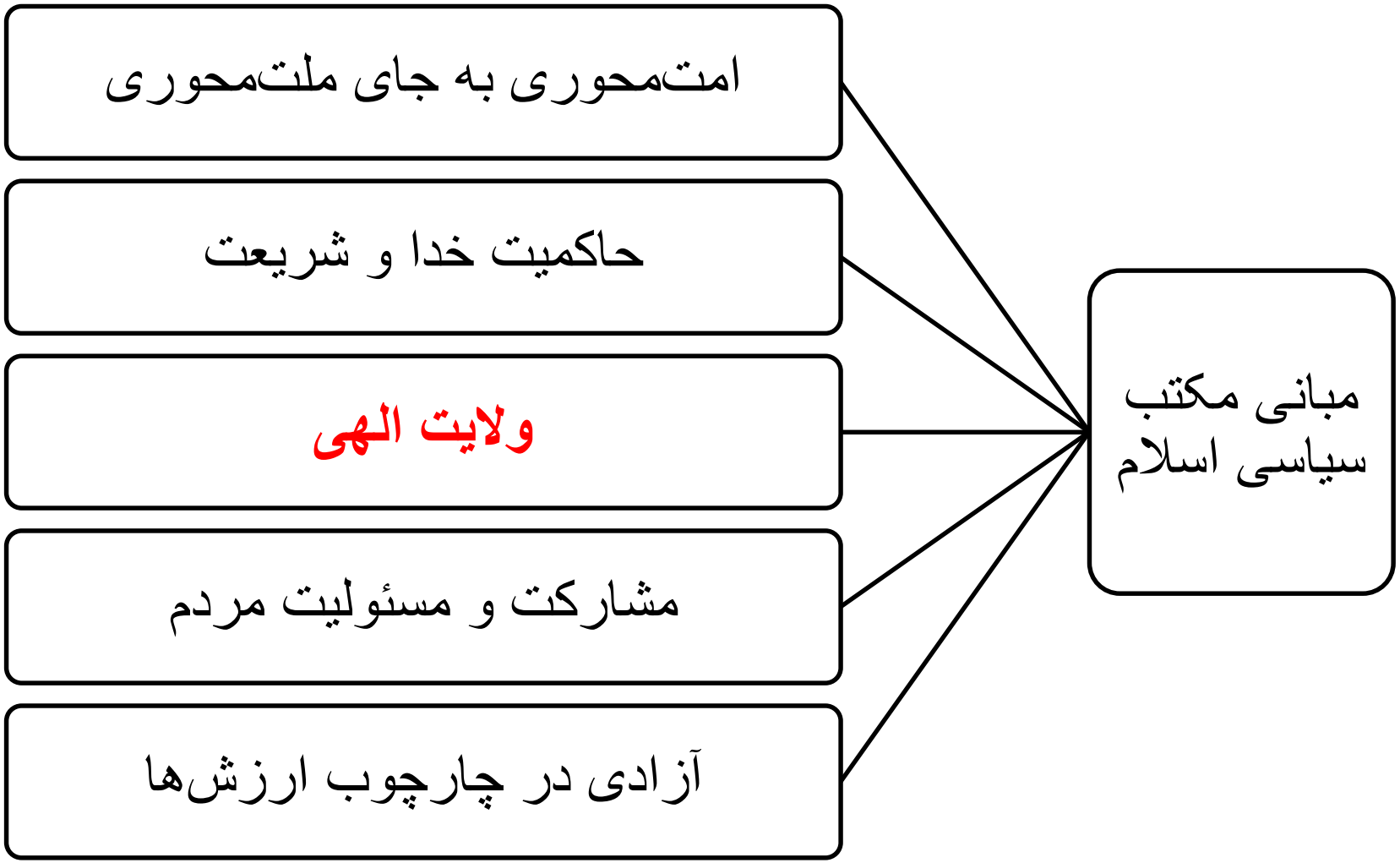

مبانی مکتب سیاسی اسلام

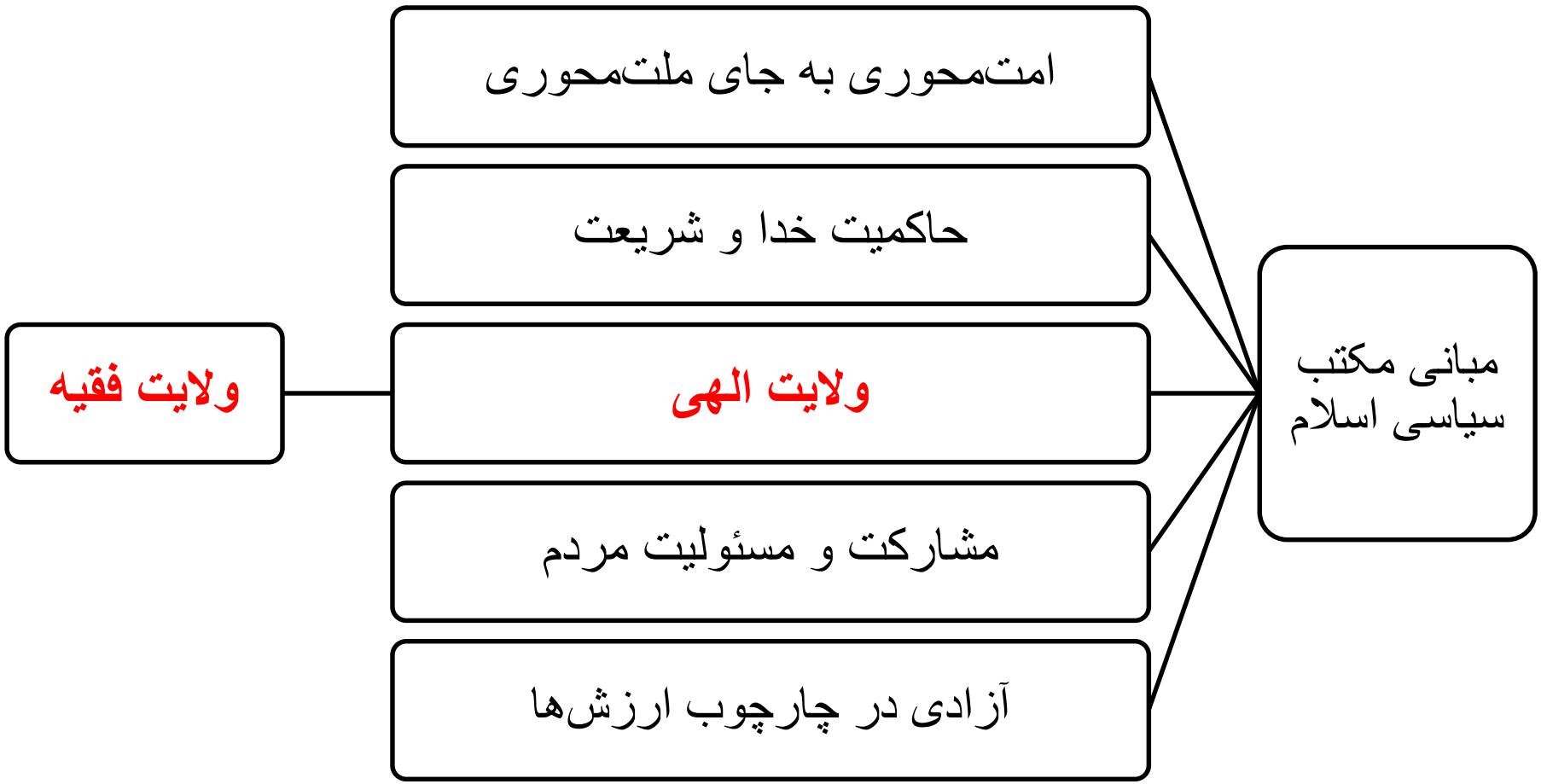

أدلة ولاية الفقيه

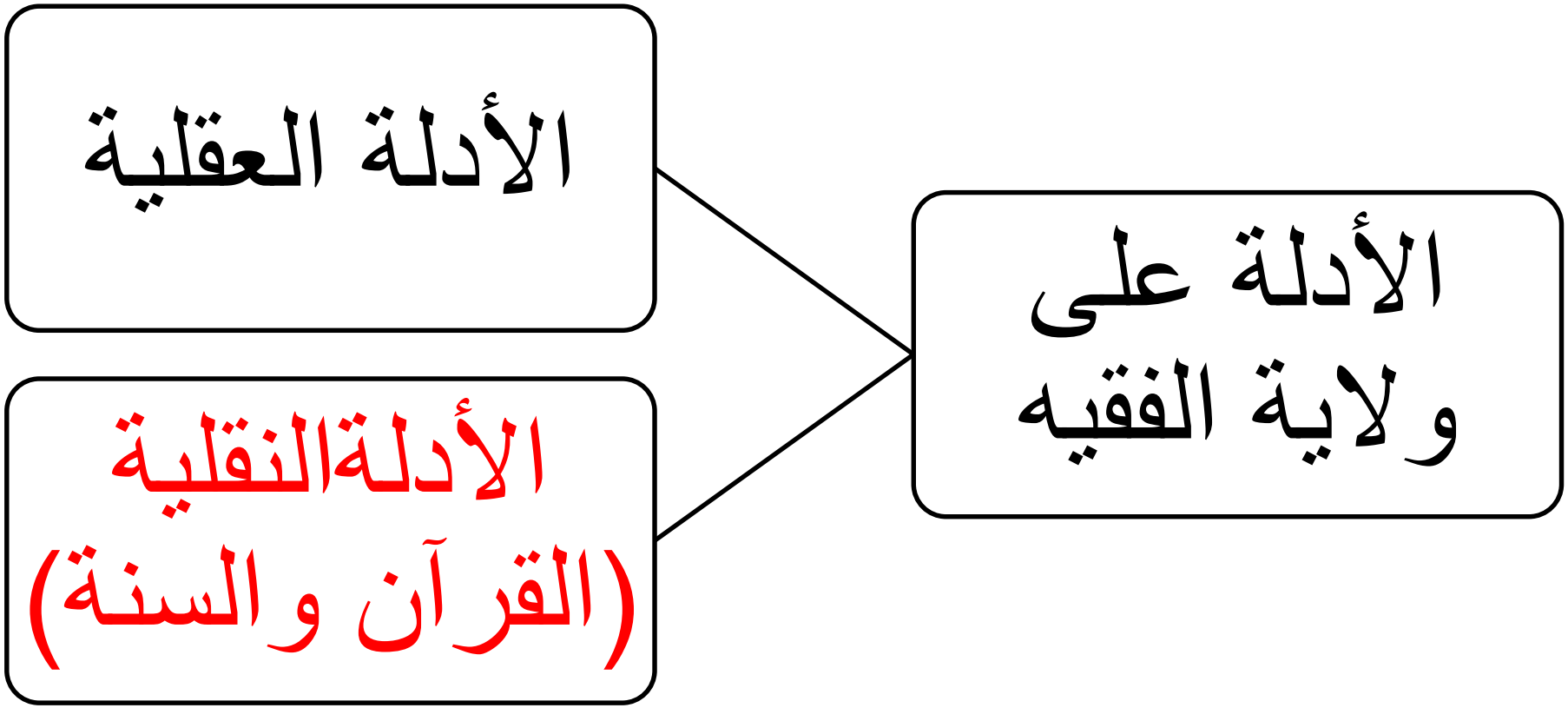

أدلة ولاية الفقيه

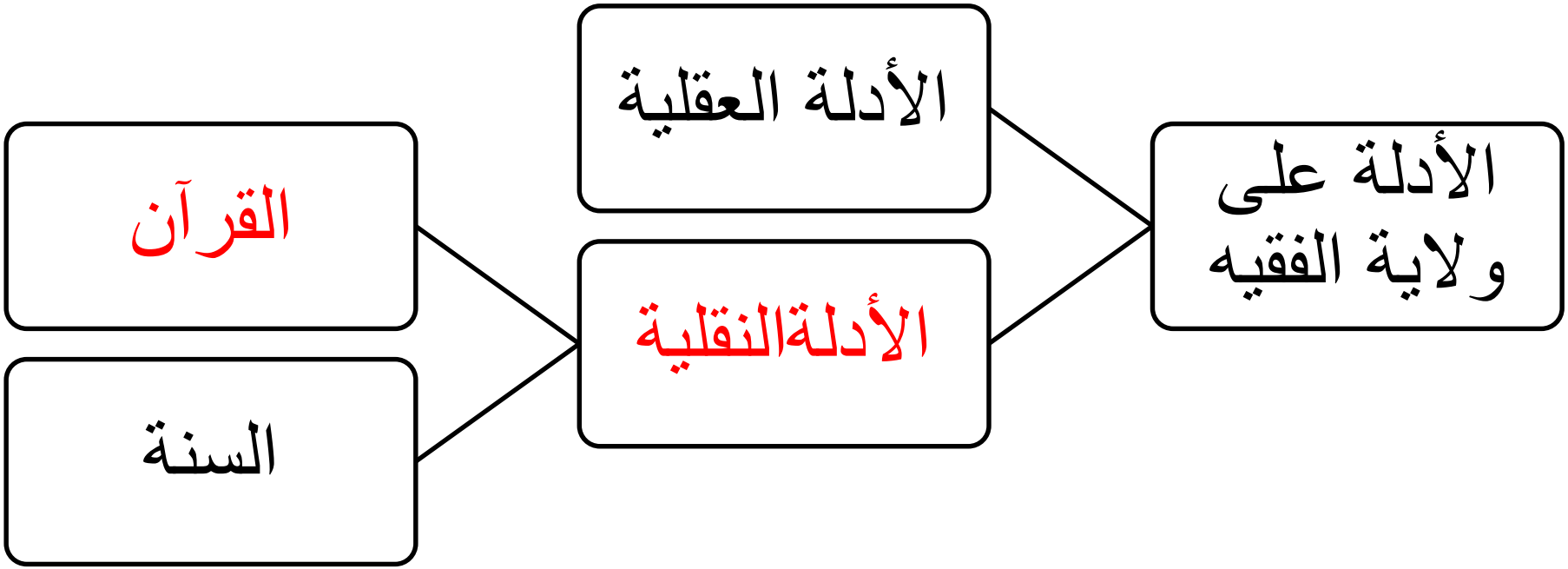

حاکمیت خدا و شریعت

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَ الرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَ الْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَ أَحْسَنُ تَأْوِيلاً

﴿ ۵۹ النساء ﴾

توقيع شريف

- ٣٣٤٢٤- ٩- «٣» وَ فِی کتَاب إِکْمَال الدِّین وَ إِتْمَام النِّعْمَة عَنْ مُحَمَّد بْن مُحَمَّد بْن عِصَام عَنْ مُحَمَّد بْن یعْقُوب عَنْ إِسْحَاق بْن یعْقُوب قَالَ: سَأَلْتُ مُحَمَّد بْن عُثْمَان الْعَمْرِی أَنْ یوصِلَ لِی کتَاباً- قَدْ سَأَلْتُ فیه عَنْ مَسَائِلَ أَشْکَلَتْ عَلَیَّ فَوَرَدَ التَّوْقِیعُ بِخَطِّ مَوْلَانَا صَاحِبِ الزَّمَانِ ع- أَمَّا مَا سَأَلْتَ عَنْهُ أَرْشَدَکَ اَللَّهُ وَ ثَبَّتَکَ إِلَی أَنْ قَالَ- وَ أَمَّا الْحَوَادِثُ الْوَاقِعَةُ فَارْجِعُوا فِیهَا إِلَی رُوَاةِ حَدِیثِنَا- فَإِنَّهُمْ حُجَّتِی عَلَیْکُمْ وَ أَنَا حُجَّةُ اَللَّهِ «٤»- وَ

وسائل الشیعة؛ ج٢٧، ص: ١٤٠

توقيع شريف

- أَمَّا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ الْعَمْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- وَ عَنْ أَبِيهِ مِنْ قَبْلُ فَإِنَّهُ ثِقَتِي وَ كِتَابُهُ كِتَابِي.

وسائل الشيعة؛ ج۲۷، ص: ۱۴۰

توقيع شريف

- وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ فِی کتَابِ الْغَيْبَةِ عَنْ جَمَاعَةٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ قُولَوَيْهِ وَ أَبِی غَالِبَ الزُّرَارِیِّ وَ غَيْرِهِمَا كُلِّهِمْ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ «۵» وَ رَوَاهُ الطَّبْرِسِیُّ فِی اَلْإِحْتِجَاجِ مِثْلَهُ «۶».

وسائل الشيعة؛ ج۲۷، ص: ۱۴۰

توقيع شريف

- (٣)- إكمال الدين- ٤٨٤- ٤.
- (٤)- فى المصدر زيادة- عليهم.
- (٥)- الغيبة- ١٧٦.
- (٦)- الاحتجاج- ٤٦٩.
- (٧)- معانى الاخبار- ١٥٧- ١، و علل الشرائع- ٨٥- ٤.
- (٨)- فى المصدر- عن محمد بن أبى عبد الله الكوفى.

وسائل الشيعة؛ ج٢٧، ص: ١٤٠

توقيع شريف

- ۴ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عِصَامٍ الْكُلَيْنِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ «۳» ح الْكُلَيْنِيُّ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ يَعْقُوبَ قَالَ سَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عُثْمَانَ الْعَمْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يُوصِلَ لِي كِتَاباً قَدْ سَأَلْتُ فِيهِ عَنْ مَسَائِلَ أَشْكَلَتْ عَلَيَّ فَوَرَدَتْ فِي التَّوْقِيعِ بِخَطِّ مَوْلَانَا صَاحِبِ الزَّمَانِ ع

كمال الدين و تمام النعمة، ج۲، ص: ۴۸۳

توقيع شريف

- أَمَّا مَا سَأَلْتَ عَنْهُ أَرْشَدَكَ اللَّهُ وَ ثَبَّتَكَ مِنْ أَمْرِ الْمُنْكِرِينَ لِي مِنْ أَهْلِ بَيْتِنَا وَ بَنِي عَمِّنَا فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ بَيْنَ أَحَدٍ قَرَابَةٌ وَ مَنْ أَنْكَرَنِي فَلَيْسَ مِنِّي وَ سَبِيلُهُ سَبِيلُ ابْنِ نُوحٍ ع أَمَّا سَبِيلُ عَمِّي جَعْفَرٍ وَ وُلْدِهِ فَسَبِيلُ إِخْوَةِ يُوسُفَ ع

كمال الدين و تمام النعمة، ج۲، ص: ۴۸۴

توقيع شريف

- أَمَّا الْفُقَّاعُ فَشُرْبُهُ حَرَامٌ وَ لَا بَأْسَ بِالشَّلْمَابِ «۱»
- وَ أَمَّا أَمْوَالُكُمْ فَلَا نَقْبَلُهَا إِلَّا لِتَطَهَّرُوا فَمَنْ شَاءَ فَلْيَصِلْ وَ مَنْ شَاءَ فَلْيَقْطَعْ فَما آتانِيَ اللَّهُ خَيْرٌ مِمَّا آتاكُمْ وَ

كمال الدين و تمام النعمة، ج۲، ص: ۴۸۴

توقيع شريف

- (١) شراب يتّخذ من الشيلم و هو الزوان الذى يكون فى البر، قال أبو حنيفة: الشيلم حب صغار مستطيل أحمر قائم كانه فى خلقة سوس الحنطة و لا يسكر و لكنه يمر الطعام امرارا شديدا. و قال مرة نبات الشيلم سطاح و هو يذهب على الأرض و ورقته كورقة الخلاف البلخىّ شديدة الخضرة رطبة. قال: و الناس يأكلون ورقه إذا كان رطبا و هو طيب لا مرارة له و حبّه اعقى من الصبر (التاج)

كمال الدين و تمام النعمة، ج٢، ص: ۴۸۴

توقيع شريف

- و قال استاذنا الشعرانى فى هامش الوسائل ج ١٧ ص ٢٩١:
- «ان الشلماب شراب يتخذ من الشيلم و هو حبّ شبيه بالشعير و فيه تخدير نظير البنج و ان اتفق وقوعه فى الحنطة و عمل منه الخبر اورث السدر و الدوار و النوم و يكثر نباته فى مزرع الحنطة و يتوهم حرمته لمكان التخدير و اشتباه التخدير بالاسكار عند العوام».

كمال الدين و تمام النعمة، ج٢، ص: ۴۸۴

توقيع شريف

- أَمَّا ظُهُورُ الْفَرَجِ فَإِنَّهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ذِكْرُهُ وَ كَذَبَ الْوَقَّاتُونَ وَ
- أَمَا قَوْلُ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْحُسَيْنَ لَمْ يُقْتَلْ فَكُفْرٌ وَ تَكْذِيبٌ وَ ضَلَالٌ وَ
- أَمَّا الْحَوَادِثُ الْوَاقِعَةُ فَارْجِعُوا فِيهَا إِلَى رُوَاةِ حَدِيثِنَا «۲» فَإِنَّهُمْ حُجَّتِي عَلَيْكُمْ وَ أَنَا حُجَّةُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ

كمال الدين و تمام النعمة، ج۲، ص: ۴۸۴

الثانی عشر: ورود التوقیع أیّام الغیبة الصغریٰ

قد یستدل علی وثاقة مَن ورد علیه توقیع أیّام الغیبة الصغری ببیان أنّ الشیخ الطوسی شهد فی کتاب «الغیبة» بأنّ التوقیعات إنّما کانت ترد أیام الغیبة الصغریٰ علی الثقات.[3]

ولا یوجد فی کتاب «الغیبة» ما یمکن توهم دلالته علی ذلک إلاّ قوله:

«وقد کان فی زمان السفراء المحمودین أقوام ثقات ترد علیهم التوقیعات من قبل المنصوبین للسفارة من الأصل»[4]

---

(١) معجم الرجال. ج١. ص ٧٩، ٨٠ (ط بیروت).

(٢) صحیفة الرضا. ح ١١٤ ـ عیون أخبار الرضا. ج٢. ب٣٦. ح٩٩ توجد لفظة «من» بدل «علی» فی نسخة العیون.

(٣) اساس الحکومة الاسلامیة. السید کاظم الحائری. ص ٢٢٦.

(٤) کتاب الغیبة. الشیخ الطوسی. ص ٢٥٧ (ط مطبعة النعمان).

ورود التوقيع ايام الغيبة الصغرى

و هذا الكلام و إن كان يتبادر إلى الذهن أنّ المقصود من ورود التوقيعات عليهم، ورودها من الإمام(عليه السلام) إليهم، ولكن من يراجع باقي عبارة الشيخ يراها صريحة في أنّ المقصود ليس هو هذا، و إنّما المقصود هو ورود التوقيعات الحاكية عن شأنهم والدّالة على وثاقتهم، ذلك لأنّه بعد هذه العبارة مباشرة يذكر بعض المصاديق لهذه العبارة بعنوان: «منهم، و منهم...»[1] و كل ما ذكره إنّما هو من هذا القبيل، لا من ذاك القبيل، أي انّ التوقيعات واردة إلى غيرهم بشأنهم وعلى وثاقتهم لا إليهم.[2]

نعم، لا تبعد دعوىٰ وثاقة من ورد عليه توقيع أيّام الغيبة الصغرى بإعتبار الظروف الموجودة في تلك الأزمنه و الحصر البالغ على الإمام(ع) بحيث أوجب غيبته وتستّره عن المجتمع و الخليفة، بل كانت درجة التقية إلى حدّ حرّم الامام(ع) ذكر اسمه، لأنّه إذا ذُكر الاسم وقع الطلب.[3] فلم يكن الامام(ع) يرسل توقيعاً إلى شخص لا يعتمد عليه، فإنّ هذا التوقيع كان سنداً كتبياً على حياة الإمام و إمامته و إدارته لمجتمع الشيعة. فلو أحرزنا ورود توقيع على شخص في زمن الغيبة الصغرى حكمنا بوثاقته.

إنّما الاشكال في الموارد التي يروى فيها توقيعٌ بسندٍ صحيح إلى من ورد عليه التوقيع كالتوقيع الشريف الذي يرويه الشيخ في كتاب الغيبة عن جماعة عن جماعة عن جعفرين محمدين قولويه و أبي غالب الزراري و غيرهما، عن محمدبن يعقوب الكليني عن إسحاق بن يعقوب،[4] فإنّا كيف نقدر على إحراز صدور هذا التوقيع و وروده على إسحاق بن يعقوب مثلاً، حتى نحكم بوثاقته؟

جوابه هو أنّه، بعد الالتزام بأنّ التوقيعات لم تكن ترد أيّام الغيبة الصغرىٰ إلّا على الثقات، يبعد جداً عدمُ إحراز محمدبن يعقوب الكليني لوثاقة إسحاق بن يعقوب مثلاً ونقله التوقيع عنه إلى الأصحاب، فإنّ التوقيع كان أمراً مهمّاً في تلك الأزمنة وافتراؤه كان من

(١) كتاب الغيبة، الشيخ الطوسي، ص ٢٥٧-٢٥٨ (ط مطبعة النعمان).
(٢) اساس الحكومة الإسلامية، السيد كاظم الحائري، ص ٢٢٦، ٢٢٧ (ط بيروت).
(٣) اصول الكافي، ج ١، كتاب الحجة، باب في تسمية من رآه عليه السلام، ح ١، ص ٢٦٦ (ط المكتبة الاسلامية).
(٤) كتاب الغيبة، الشيخ الطوسي، ص ١٧٧ (ط مطبعة النعمان) لا يذهب عليك ان في الجماعة التي يروى عنها الشيخ الطوسي يوجد ثقة حتماً لأنّ الشيخ المفيد منهم.

ورود التوقيع ايام الغيبة الصغرى

أعظم الفسق ومثله لايخفى على الكلينى المعاصر لإسحاق مثلاً ومن المعلوم بُعد احتمال النقل هنا من باب كون عهدته على الراوى، حتى يقال: «إنّ نقل الكلينى لايعنى صدور التوقيع و وروده على اسحاق بن يعقوب.» فافهم.

قد يقال: إنّ خروج التوقيع يقتضى كون مَن خرج اليه من الخواص و هذا المقدار كاف فى الاعتماد عليه.[1]

وفيه: إنّه ما لم نحرز الوثاقة لايفيدنا كون الراوى من خواصّ الامام(ع) شيئاً. إلاّ على عدم احتمال الانفكاك بين كون الراوى من الخواص و بين وثاقته و إلاّ فالأمر واضح.

(۱) اساس الحكومة الاسلامیه، السید کاظم الحائری، ص ۱۵۶.

توقيع شريف

- [الضابطة لما يجب استئذان الفقيه فيه]
- كلّ معروف علم من الشارع إرادة وجوده فى الخارج، إن علم‌كونه وظيفة شخص خاص، كنظر الأب فى مال ولده الصغير، أو صنف خاص، كالإفتاء و القضاء، أو كلّ من يقدر على القيام به كالأمر بالمعروف، فلا إشكال فى شيء من ذلک. و إن لم يُعلم ذلک و احتمل كونه مشروطاً فى وجوده أو وجوبه بنظر الفقيه، وجب الرجوع فيه إليه.

كتاب المكاسب (للشيخ الأنصارى، ط - الحديثة)؛ ج۳، ص: ۵۵۳

توقيع شريف

- ثمّ إن علم الفقيه من الأدلّة جواز تولّيه «١»؛ لعدم إناطته بنظر خصوص الإمام أو نائبه الخاصّ، تولّاه مباشرةً أو استنابةً إن كان ممّن يرى الاستنابة فيه، و إلّا عطّله؛ فإنّ كونه معروفاً لا ينافى إناطته بنظر الإمام عليه السلام و الحرمان عنه عند فقده، كسائر البركات التى حُرمناها بفقده عجّل اللّه فرجه.

كتاب المكاسب (للشيخ الأنصارى، ط - الحديثة)، ج٣، ص: ٥٥٤

توقيع شريف

- و مرجع هذا إلى الشكّ فى كون المطلوب مطلق وجوده، أو وجوده من موجد خاصّ.

كتاب المكاسب (للشيخ الأنصارى، ط - الحديثة)، ج۳، ص: ۵۵۴

توقيع شريف

- [ما يدل على وجوب استئذان الفقيه فى الأمور المذكورة]
- أمّا وجوب الرجوع إلى الفقيه فى الأُمور المذكورة، فيدلّ عليه مضافاً إلى ما يستفاد من جعله حاكماً، كما فى مقبولة ابن حنظلة، الظاهرة فى كونه كسائر الحكّام المنصوبة فى زمان النبىّ صلّى اللّه عليه و آله و سلم و الصحابة فى إلزام الناس بإرجاع الأُمور المذكورة إليه، و الانتهاء فيها إلى نظره، بل المتبادر عرفاً من نصب السلطان حاكماً وجوب الرجوع فى الأُمور العامّة المطلوبة للسلطان إليه،

كتاب المكاسب (للشيخ الأنصارى، ط - الحديثة)، ج٣، ص: ٥٥٤

توقيع شريف

- و إلى ما تقدّم من قوله عليه السلام: «مجارى الأُمور بيد العلماء باللّٰه الامناء على حلاله و حرامه» «۲»-

كتاب المكاسب (للشيخ الأنصارى، ط - الحديثة)، ج۳، ص: ۵۵۴

توقيع شريف

•

---

(١) فى غير «ف» و «ش»: «توليتـه»، و لكـن صـحّح فـى «ن» بما أثبتناه.

• (٢) تقدّم فى الصفحة ٥٥١.

توقيع شريف

- التوقيع «۱» المروى فى إكمال الدين «۲» و كتاب الغيبة «۳» و احتجاج الطبرسى «۴» الوارد فى جواب مسائل إسحاق بن يعقوب، التى ذكر أنّى «۵» سألت العمرى رضى اللّٰه عنه أن يوصل لى «۶» إلى الصاحب عجّل اللّٰه فرجه كتاباً «۷» فيه تلك المسائل التى قد أشكلت علىّ، فورد الجواب «۸» بخطّه عليه آلاف الصلاة و السلام فى أجوبتها، و فيها: «و أمّا الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا؛ فإنّهم حجّتى عليكم و أنا حجّة اللّٰه».

كتاب المكاسب (للشيخ الأنصارى، ط - الحديثة)، ج۳، ص: ۵۵۵

توقيع شريف

- فإنّ المراد بـ «الحوادث» ظاهراً: مطلق الأُمور التى لا بدّ من الرجوع فيها عرفاً أو عقلًا أو شرعاً إلى الرئيس، مثل النظر فى أموال القاصرين لغيبةٍ أو موتٍ أو صغرٍ أو سَفَهٍ.

كتاب المكاسب (للشيخ الأنصارى، ط - الحديثة)، ج٣، ص: ٥٥٥

توقيع شريف

- و أمّا تخصيصها بخصوص المسائل الشرعيّة، فبعيد من وجوه:
- منها: أنّ الظاهر وكول نفس الحادثة إليه ليباشر أمرها مباشرةً أو استنابةً، لا الرجوع فى حكمها إليه.
-

---

(١) فى «خ»، «م»، «ع» و «ص»: «و التوقيع»، و فى مصحّحة «خ» و «م» شطب على الواو.

كتاب المكاسب (للشيخ الأنصارى، ط - الحديثة)، ج٣، ص: ٥٥٥

توقيع شريف

- (٢) إكمال الدين: ٤٨٤، الباب ٤٥، الحديث ٤.
- (٣) كتاب الغيبة: ٢٩، الفصل ٤، الحديث ٢٤٧.
- (٤) الاحتجاج ٢: ٢٨٣، و عن المصادر المتقدّمة الوسائل ١٨: ١٠١، الباب ١١ من أبواب صفات القاضى، الحديث ٩.
- (٥) فى «م» و «ش» بدل «أنّى»: أبى.
- (٦) لم ترد «لى» فى «ش».

كتاب المكاسب (للشيخ الأنصارى، ط - الحديثة)، ج٣، ص: ٥٥٥

توقيع شريف

- (٧) فی «ف» و «ن» زیادة: «یذکر»، و لکن شطب علیها فی «ن».
- (٨) فی «ش»: فورد التوقیع.

كتاب المكاسب (للشيخ الأنصارى، ط - الحديثة)، ج٣، ص: ٥٥٥

توقيع شريف

- و منها: التعليل بكونهم «حجّتى عليكم و أنا حجّة اللّه»؛ فإنّه إنّما يناسب الأُمور التى يكون المرجع فيها هو الرأى و النظر، فكان هذا منصب ولاة الإمام عليه السلام من قبَل نفسه، لا أنّه واجب من قبَل اللّه سبحانه على الفقيهَ بعد غيبة الإمام عليه السلامَ، و إلّا كان المناسب أن يقول: «إنّهم حُجج اللّه عليكم» كما وصفهم فى مقام آخر بـ «أنّهم أُمناء اللّه على الحلال و الحرام» «١».

كتاب المكاسب (للشيخ الأنصارى، ط - الحديثة)، ج٣، ص: ٥٥٦

توقيع شريف

- و منها: أنّ وجوب الرجوع فى المسائل الشرعيۀ إلى العلماء الذى هو من بديهيّات الإسلام من السلف إلى الخلف ممّا لم يكن يخفى على مثل إسحاق بن يعقوب، حتّى يكتبه فى عداد مسائل أشكلت عليه، بخلاف وجوب الرجوع فى المصالح العامّۀ إلى رأى أحد و نظره؛ فإنّه يحتمل أن يكون الإمام عليه السلام قد وكّلَه فى غيبته إلى شخص أو أشخاص من ثقاته فى ذلک الزمان.

كتاب المكاسب (للشيخ الأنصارى، ط - الحديثۀ)، ج۳، ص: ۵۵۶

توقيع شريف

- و الحاصل: أنّ الظاهر أنّ لفظ «الحوادث» ليس مختصّاً بما اشتبه حكمه و لا بالمنازعات.

كتاب المكاسب (للشيخ الأنصارى، ط - الحديثة)، ج۳، ص: ۵۵۵

توقيع شريف

- واستدلّ الشيخ المحقّق الأنصارى رحمه الله بمرسلة الاحتجاج وفيها: أمّا الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة. انتهى.

الكافى (ط - دار الحديث)؛ ج۹، ص: ۶۹۳

توقيع شريف

- والمرسل لا يحتجّ به و «الحوادث الواقعة» مجمل لا نعرفها ولا نعرف مقصود السائل من سؤاله ولا معنى الرجوع، وهل هو لما يعتقده الشيعة من وجود المعصوم فى كل عصر واحتياجهم إليه أو للإذن فى التصرّف فى مال الأيتام والقاصرين؟ والأول أظهر؛

الكافى (ط - دار الحديث)؛ ج۹، ص: ۶۹۳

توقيع شريف

- لأنّهم كانوا يرون الحاجة إلى السؤال عمّا أشكل عليهم من المسائل دائماً، حتّى أنّ الصغار مع علمه وجلالته كاتب العسكرىّ عليه السلام مراراً، والسائل لمّا توحّش من الغيبة؛ أعنى الغيبة الصغرى؛ لعدم وصولهم إلى الإمام عليه السلام بالسهولة، سأل عن تكليفهم فى هذا الحال، وليس السؤال عن حال الغيبة الكبرى؛ لأنّ السائل كان قبل ذلک بنحو من أربعين سنة، فأجاب عليه السلام بأنّ فى أيدى العلماء ما يكفيهم من الأحاديث.

الكافى (ط - دار الحديث)؛ ج۹، ص: ۶۹۳

توقيع شريف

- وقال الشيخ المحقّق الأنصارىّ: إنّ مثل إسحاق بن يعقوب- أى السائل فى هذه المكاتبة- لم يكن يخفى عليه الرجوع إلى العلماء بالاستفتاء، فليس سؤاله عنه.

الكافى (ط - دار الحديث)؛ ج۹، ص: ۶۹۳

توقيع شريف

- وفيه: أنّا لا نعرف إسحاق بن يعقوب، ولا ذكر له في كتب الرجال، ولا نعرف أنّه ممّن يخفى عن مثله هذه الامور أو لا يخفى،
- ولعلّ الشيخ اطّلع على حاله فيما لم يطّلع عليه من الكتب.

الكافي (ط - دار الحديث)؛ ج۹، ص: ۶۹۳

توقيع شريف

- وثانياً أنّ الاحتياج إلى الإمام عليه السلام فى مذهبنا واضح مركوزاً فى الأذهان، ونعتقد أنّه لا بدّ فى كلّ عصر من حجّة معصوم، ولا يكفى وجود العلماء عن الحجّة، ولمّا كان أوّل أمر الغيبة ولم يكن جميع الناس يعرف حكمتها، سأل سائل عن الحجّة فى زمان الغيبة الصغرى؛ فإنّ غيبته عليه السلام كعدمه ظاهراً فى أنّه يتعطّل الأحكام، والمذهب وجود الحجّة فى كلّ عصر لرجوع الناس إليه،

الكافى (ط - دار الحديث)؛ ج۹، ص: ۶۹۳

توقيع شريف

- وليس هذا السؤال بعيداً حتّى من أعاظم العلماء، فضلًا عن إسحاق بن يعقوب الذى لا نعرفه ولعلّه كان من عامّة الناس،

الكافى (ط - دار الحديث)؛ ج۹، ص: ۶۹۳

توقيع شريف

- فالدليل على ولاية الفقيه ضرورة العقل إلى تصدّى رجل لأموال القاصرين؛ لئلّا يهملوا ولا يتنازع الناس فى تولّى امورهم، والفقيه العادل أولى بذلک من غيره، ويجعل مقبولة عمر بن حنظلة وأمثالها مؤيّدة، بل يكفى فى ذلک الإجماع المنقول؛ لتوفّر القرائن على صحّته».

الكافى (ط - دار الحديث)؛ ج۹، ص: ۶۹۳

توقیع شریف

- . آیۀ الله شیخ مرتضی حائری (م: ۱۳۶۲ هش)
- وی توقیع شریف را از ادله‌ی ولایت فقیه می داند و می نویسد:
- **توقیع شریف امام زمان(عج)، که از ادلّه‌ی ولایت فقیه است، در ثبوت اذن برای فقیه(جهت اقامه‌ی نماز جمعه) کفایت می کند.**

ولایت و دیانت(هادوی تهرانی)، ص

توقیع شریف

- سند توقیع شریف را ما در کتاب ابتغاء الفضیلۀ توضیح دادیم.
- در استدلال به این روایت، اشکال شده که سؤال اجمال دارد و این اشکال مردود است، زیرا ذیل روایت اطلاق دارد و در مقام تعلیل و بیان قاعده‌ی کلّی می باشد و اجمال سؤال مشکلی ایجاد نمی کند .

ولایت و دیانت(هادوی تهرانی)، ص

توقیع شریف

- بنابراین، اگر مورد سؤال برخی از حوادث جدید باشد، زیانی به عامّ بودن روایت نمی رساند، زیرا ذیل روایت عام است و علّت، حکم را تعمیم می دهد و تقریب استدلال به این روایت چنین‌است: «فقیه از سوی امام حجت است» و معنای حجّت بودن او از طرف امام، در عرف، این است که در همه‌ی مواردی که باید به امام مراجعه شود، فقیه نیز مرجعیت و حجّیت دارد.

ولایت و دیانت(هادوی تهرانی)، ص

توقیع شریف

- . توقیع شریفی که مرحوم صدوق در کتاب کمال الدین (اکمال الدین) از اسحاق بن یعقوب نقل می کند که حضرت ولی عصر(عج) در پاسخ به پرسش‌های او به خط مبارکشان مرقوم فرمودند:
- أمّا الحوادث الواقعة فارجعوا فیها إلی رواة حدیثنا، فإنّهم حجّتی علیکم و أنا حجّة الله علیهم«]در رویدادهایی که اتّفاق می افتد، به راویان حدیث ما مراجعه کنید؛ زیرا آنان حجّت من بر شمایند و من حجّت خدا بر آنان هستم.]

ولایت و دیانت(هادوی تهرانی)، ص

توقیع شریف

- همین روایت را مرحوم شیخ طوسی در کتاب الغیبة نقل می‌کند، با این تفاوت که در انتهای آن به جای »أنا حجّة الله علیهم« آمده است: »أنا حجّة الله علیکم«]من حجّت خدا بر شما هستم.] در نقل مرحوم طبرسی در کتاب »الاحتجاج« تنها »أنا حجّة الله«:]من حجت خدا هستم، [آمده است. البته این تفاوت در نقل، هیچ تأثیری در دلالت این روایت، به توضیحی که خواهد آمد، ندارد.

توقیع شریف

- از حیث سند، این روایت تا »اسحاق بن یعقوب« تقریباً قطعی است؛ زیرا آن را گروهی از راویان از گروه دیگری از مرحوم کلینی از اسحاق بن یعقوب نقل کرده اند. نسبت به شخص »اسحاق بن یعقوب« توثیق خاصّی در کتاب‌های رجال وارد نشده است و برخی کوشیده اند او را برادر مرحوم کلینی معرفی کنند. ولی این تلاشِ نه‌چندان کامیاب، مفید نیست.

ولایت و دیانت(هادوی تهرانی)، ص

توقیع شریف

- راه صحیح آن است که بگوییم با توجّه به وضعیت امام زمان)عج(در دوران غیبت صغرا و فشار و خفقان موجود در آن روزگار - که باعث شده بود حضرت‌علیه السلام از انظار عموم پنهان شود و تنها از طریق نوّاب خاصّ با مردم ارتباط برقرار کند - صدور توقیعات، که یک سند رسمی بر حیات امام‌علیه السلام و زمامداری او بود، جز نسبت به افراد بسیار قابل اعتماد صورت نمی گرفت.

ولایت و دیانت(هادوی تهرانی)، ص

توقیع شریف

- پس خود ارسال نامه از سوی حضـرت‌علیـه السـلام برای شخصی در آن دوران، دلیل وثاقت آن شخص می باشد.

ولایت و دیانت(هادوی تهرانی)، ص

توقیع شریف

- اگر پرسیده شود: از کجا معلوم که اسحاق بن یعقوب توقیعی دریافت کرده است، شاید او در این ادعا دروغ گفته باشد؟
- در پاسخ خواهیم گفت: کلینی که این توقیع را از او نقل می کند - با توجّه به آنچه گذشت - حتماً او را مورد اعتماد می‌دانسته و الاّ هرگز اقدام به این عمل نمی کرده است. با این وصف، جای تردیدی در سند این روایت باقی نمی ماند.

ولایت و دیانت(هادوی تهرانی)، ص

توقیع شریف

- بهترین شیوه‌ی استدلال به این روایت – که در سخنان برخی از فقهای پیشین نیز شاهد آن بودیم – این است:

توقیع شریف

- حضرت‌علیه السلام دو جمله‌ی: »فإنّهم حجّتی علیکم« و »أنا حجّة الله« را به گونه ای آورده که بوضوح می رساند حجّیت راویان حدیث آنان - که همان فقیهان هستند و در روایت قبلی علت تطبیق را توضیح دادیم - بسان حجّیت خود آنهاست؛ یعنی فقها نایب امام زمان)عج(در میان مردم می‌باشند.

ولایت و دیانت(هادوی تهرانی)، ص

توقیع شریف

- حال اگر زمان صدور این توقیع - یعنی غیبت صغرا - را در نظر بگیریم و توجّه کنیم که حضرت‌علیه السلام در این دوران شیعیان را برای غیبت کبرا آماده می کردند و در واقع آخرین وصایا و آخرین احکام را صادر می نمودند، به وضوح در خواهیم یافت که این روایت به زمان غیبت نظر دارد و همان گونه که بسیاری از فقهای گذشته اشاره کرده اند، فقیهان شیعه را به عنوان جانشینان امام در تمام امور، از جمله زمامداری جامعه‌ی اسلامی معرّفی می کند.

ولایت و دیانت(هادوی تهرانی)، ص

توقیع شریف

- برخی در استدلال به این حدیث نیز مناقشه و تمسّک به آن را – که در بسیاری از نصوص فقهی شاهد آن بودیم و آنان از آن بی خبرند و تنها از عوائد نراقی خبر دارند – نتیجه‌ی عدم بررسی معنای حجّت و فقدان اجتهاد در لغت‌شناسی دانسته‌اند! سپس با جستجوی کاربردهای واژه‌ی »حجّت« در منطق، فلسفه و اصول فقه در کلاف سردرگمی گرفتار شده اند که هرگز راه خلاصی از آن تصوّر نمی شود!

ولایت و دیانت(هادوی تهرانی)، ص

توقیع شریف

- مقصود از »حجّت« در این روایت، مانند سایر موارد، چیزی است که می‌توان به آن احتجاج کرد. پس امام‌علیه السلام حجّت خداست؛ زیرا اگر او چیزی بگوید و مردم عمل نکنند، خدا به همان گفته‌ی اوعلیه مخالفت کنندگان احتجاج می کند و آنها نمی توانند عذری در این مخالفت بیابند. همچنان که اگر به گفته‌ی او عمل کنند، در مقابل این سؤال که چرا چنین کردید؟ همین جواب کافی است که به دلیل گفته‌ی او.

ولایت و دیانت(هادوی تهرانی)، ص

توقیع شریف

- با این وصف، اگر فقیه حجّت امام است، یعنی اگر امری کند – چه از باب فتوا و استنباط حکم، چه از باب ولایت و انشای حکم – و مردم مخالفت کنند، حضرت‌علیه السلام بر علیه مخالفان به همین امر فقیه احتجاج می کند. همان گونه که مطعیان به این امر برای توجیه عمل خود استدلال می‌نمایند.

ولایت و دیانت(هادوی تهرانی)، ص

توقیع شریف

- به هر تقدیر، همان‌گونه که بارها در سخن فقیهان پیشین دیدیم، دلالت روایت بر »ولایت فقیه« و نیابت او از امام معصوم‌علیه السلام جای تردید نیست.

ولایت و دیانت(هادوی تهرانی)، ص

توقیع شریف

- مرتضی حائری، صلوة الجمعه، ص۱۴۴.
- به روایاتی که در دوره‌ی غیبت صغرا به صورت کتبی از ناحیه‌ی امام زمان)عج(به ر وسیله‌ی نوّاب خاص به دست راویان می رسید، »توقیع« می گویند.
- صدوق، کمال الدین)اکمال الدین(، ج۲، ص۴۸۳)باب ۴۵، التوقیعات، التوقیع الرابع(.

ولایت و دیانت(هادوی تهرانی)، ص

توقیع شریف

- شیخ طوسی، الغیبة، ص۱۷۷.
- ر.ک: شیخ حر عاملی، وسائل الشیعه، ج۱۸، ص۱۰۱)کتاب القضاء، أبواب صفات القاضی، باب ۱۱، حدیث ۹).
- بیان این نکته که راوی مورد اعتماد و وثوق است، در اصطلاح علم رجال »توثیق« نامیده می شود.
- ر.ک: التستری، قاموس الرجال، ج۱، ص۷۸۶.

توقیع شریف

- نگارنده، این مطلب را به عنوان یکی از راه‌های توثیق که عمومیت دارد در کتاب تحریر المقال فی کلیات علم الرجال آورده است.)ر.ک: مهدی هادوی تهرانی، تحریر المقال فی کلیات علم الرجال، صص۱۱۱ - ۱۰۹).
- ر.ک: سید کاظم حائری، ولایة الأمر فی عصر الغیبة، صص۱۲۵ - ۱۲۲.

توقیع شریف

- ر.ک: مهـدی حـائری یـزدی، حکمـت و حکومـت، صص۲۱۴ - ۲۰۷.
- احتجاج« یعنی استدلال و اقامه‌ی حجت.

ولایت و دیانت(هادوی تهرانی)، ص